المنهج التجريبي

1/ تعريف المنهج التجريبي:

ظهر المنهج التجريبي مقابل للمنهج الاستدلالي الذي يقوم على التجريب العقلي، ذلك أن المنهج التجريبي أساسه التجربة العلمية والعملية، واستخدام وسائل مخبرية، وهو يتميز بكونه الأقرب إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية، كما أن المنهج التجريبي من أقدم المناهج يعود وجوده لوجود الانسان على وجه الأرض حينما بدأ في التعامل مع الطبيعة، استطاع عن طريق الملاحظة والتجريب الاكتشاف والتطور وبناء حضارته.

وقد عرف المنهج التجريبي بأنه ذلك المنهج الذي يهتم بوقائع خارجية لوصف الظاهرة وتفسيرها واللجوء إلى التجربة لتأكيد صحتها.

2/ أسس المنهج التجريبي (مقوماته):

يقوم المنهج التجريبي على 3 مقومات أساسية هي: الملاحظة، الفرضية، التجربة وفق قواعد منهجية كما يأتي بيانه:

أ/ الملاحظة:

وهي مشاهدة أو مراقبة الظواهر والأحداث بأسلوب علمي ومنظم بصفة مقصودة ومخطط لها، والملاحظة أنواع: ملاحظة بسيطة، ملاحظة بالمشاركة، ملاحظة باستخدام أدوات ووسائل معينة ...، وتهدف الملاحظة إلى وصف الظاهرة ووضع الفرضيات المناسبة.

وللملاحظة العلمية شروط تتمثل في ضرورة الالتزام بالزاهة والموضوعية، كما يجب أن تكون كاملة وشاملة لكل جوانب الظاهرة المدروسة، كما وجب أن يكون الملاحظ مؤهلا علميا وملما بالجوانب النظرية للموضوع.

ب/ الفرضيات:

وتعني التخمين الذكي، لإمكانية تحقق لظاهرة من عدمه، وهي عبارة عن تفسير مؤقت لظواهر معينة لا تزال بمعزل عن امتحانها بالتجربة، فإما أن تصبح فرضا زائفا يجب العدول عنه إلى غيره، وإما أن تؤكدها التجربة فتصبح قانونا.

والسبيل في صياغة الفروض هو تحديد المتغيرات وتنظيمها وضبطها والتي كون كما يلي:

1-المتغير الحر أو العامل المستقل: هو المتغير الذي يراد دراسة أثره على الظاهرة، وهو المسبب لها.

2-المتغير التابع: وهو الذي يظهر كنتيجة حتمية للمتغير المستقل. ومثالها البطالة تؤدي إلى الانحراف: فالمتغير المستقل هو البطالة، والمتغير التابع هو الانحراف. مع العلم أنه يمكن أن تكون هناك متغيرات مستقلة أخرى لنفس الظاهرة.

ج/ التجربة:

بعد وضع الفرضيات تأتي مرحلة تصفيتها على فروض صحيحة وأخرى خاطئة عن طريق التجريب والاختبار لها لإثبات مدى صحتها وسلامتها وبالتالي الإبقاء عليها وتقرير الحقائق العلمية والقوانين الناتجة عنها، واستبعاد الفرضيات التي ثبت يقينا عدم صحتها.

ومما يجب التنبيه إليه أنه وأثناء القيام بالعمليات السابقة من ملاحظة ووضع الفرضيات وتجريبها ثم الخروج بقانون وحقيقة ثابتة، أن الباحث يقوم في نفس الوقت ب ثلاث عمليات علمية عقلية وهي: عملية تعريف وتصنيف الظاهرة والتي تتم بالملاحظة، ثم عملة التحليل والتفسير التي تسمح بوضع الفضيات، وأخيرا عملية التركيب والاستنتاج لوضع القانون والنظريات والنتائج.

3/ تطبيق ودور المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية والقانونية:

إن ما يميز تطبيق المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية هو سهولة ضبط المتغيرات وعزلها بشكل يستطيع الباحث الوقوف على المسببات الحقيقية لحدوث الظاهرة ولهذا امتاز المنهج التجريبي بالدقة مما جعل بالباحث في العلوم الإنسانية عامة والقانونية خاصة يسعى إلى التقرب من المنهج التجريبي ومحاولة تطبيقه على مجاله.

غير أن الباحث في العلوم الإنسانية وجد صعوبة كبيرة وعراقيل مختلفة منها: صعوبة الالتزام بالموضوعية خاصة من طرف الباحث الذي يمكن أن يتأثر بعدة عوامل، وصعوبة عزل المتغيرات أيضا نظرا لتداخل عدة متغيرات للظاهرة الواحدة والتأثير عليها، كما قد

يصعب تطبيق الملاحظة في بعض الظواهر مثلا التاريخية منها، بل وقد يستحيل تطبيق التجارب كتجربة الانتحار...، فكل تلك العراقيل جعلت من النتائج المتوصل إليها هي نتائج تقريبية لا تتمتع بنفس الدقة التي تتمتع بها لنتائج في العلوم الطبيعية، مما جعل البعض ينادي باستبعاد تطبيق هذا المنهج في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة.

لكن تم الرد على هذا القول بأنه مبالغ فيه، وأن الملاحظة والتجربة في مجال العلوم الإنسانية والقانونية من نوع خاص، كما أن العلماء يبذلون قصار جهدهم في تحقيق الموضوعية في تجاربهم...

وفعلا استطاع الباحثون والعلماء اعتماد المنهج التجريبي في هذا الميدان، بل وطوروا أجهزة للقياس، فأصبح للمنهج التجريبي أهمية خاصة في الكثير من الظواهر الاجتماعية والقانونية خاصة موضوع الجريمة ومسبباتها وعلاجها والوقاية منها، فلسفة التجريم والعقاب ودراسة سلوك وشخصية المجرمين، لشرطة الفنية، كما نجد له تطبيقا واسعا في بعض الظواهر الإدارية كظاهرة الحوافز، القضاء الإداري، ...